الأنباء
الثلاثاء 13 اكتوبر 2015

عموميتها وافقت على تخفيض رأسمالها من 42 إلى 20 مليون دينار

بودي: 53 مليون دينار توزيعات استثنائية لـ«الجزيرة» في 2015

يوسف لازم

وافق مساهمو مجموعة الجزيرة أمس على توصية مجلس الإدارة بتخفيض رأس المال من 42 إلى 20 مليون دينار من خلال برنامج إعادة شراء الأسهم ليتناسب مع حجم العمليات الحالية بعد عملية التخارج من قطاع تأجير الطائرات.

وقال رئيس مجلس إدارة مجموعة طيران الجزيرة مروان بودي خلال العمومية غير العادية للشركة امس والتي انعقدت بنسبة حضور بلغت 81٪ ان المجموعة ستقوم بإعادة شراء 220 مليون سهم من المساهمين بقيمة 22 مليون دينار أي بقيمة السعر الاسمي للسهم الواحد والبالغ 100 فلس، وعند إضافة توزيعات الأسهم إلى التوزيعات البالغة 10,7 ملايين دينار عن الأرباح المتراكمة في 2015 والاحتياطيات الأخرى التي ينبغي توزيعها بموجب القانون كجزء من عملية تخفيض رأس المال، فضلا عن التوزيعات النقدية الاستثنائية التي تم إصدارها في يونيو الماضي والتي بلغت 20 مليون دينار، سيبلغ مجمل التوزيعات النقدية للمساهمين 52,7 مليون دينار في 2015.

مروان بودي مترئسا أعمال الجمعية العمومية غير العادية للشركة أمس

الخطوة الأخيرة

وأوضح بودي ان الموافقة على تخفيض رأس المال تعتبر الخطوة الأخيرة من عملية التخارج الاستراتيجي الناجحة للشركة من قطاع تأجير الطائرات والتي تمت في وقت سابق من هذا العام. وللمضي قدما، سيكون تركيزنا على فرص النمو المتاحة في السوق المحلي ضمن قطاع النقل الجوي، الذي حقق أكثر من 80٪ من صافي أرباح المجموعة في العام الماضي، وأن المجموعة اليوم على أتم الاستعداد للاستفادة من النمو القادم في هذا القطاع.

الفوائض المالية

وأضاف بودي ان تخفيض رأس المال جاء بناء على عدم حاجة المجموعة إلى الفوائض المالية المتوافرة فيها، لذلك فمن الأولى أرجاع تلك الاموال إلى المساهمين، وان مجلس الادارة قد وضع جميع قدراته لتطوير الاعمال واستثمارها في الاسواق الحالية، خصوصا السوق الكويتي الواعد والنشط، مقارنة بالاسواق الاخرى التي نستثمر فيها رحلات الطائرات، كما ان طيران الجزيرة التي تعتبر اكبر ناقل في المناطق القريبة، متوقع ان تحقق في 2017 أرباحا اعلى بعد اكتمال خطط المجموعة المستقبلية.

الشريك الإستراتيجي

وأكد بودي على ان المجموعة قد تقدمت رسميا في الفترة السابقة بطلب الاستحواذ على حصة الشريك الاستراتيجي البالغة نسبة 35٪ في الخطوط الجوية الكويتية بموجب أحكام القانون رقم (2008/6) وتعديلاته في نوفمبر 2014 بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة، وكان الهدف منها انه يأتي تماشيا مع توجه الحكومة نحو تحرير النشاط الاقتصادي وتشجيع إسهام القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكي تستفيد مجموعة الجزيرة من التوسع ضمن نطاق طيران أوسع من الحالي، إلا أن الرد جاء من ادارة الخطوط الجوية الكويتية بعدم رغبتهم في دخول طيران الجزيرة معهم كشريك استراتيجي وهذا أمر متروك قراره لحكومة الكويت في نهاية المطاف، فطيران الجزيرة أبدت رغبتها في استثمار أموالها في بلدها الأم، لكن لن نتوقف عند هذا الحد بل ستستمر المجموعة في تطوير اعمالها، ولن ندخل في السوق العالمي بمفردنا، وسنبحث عن شركاء استراتيجيين سواء كانت الخطوط الجوية الكويتية أو أي شركة طيران اخرى، كما أننا بصدد تعيين استشاري عالمي لمساعدتنا على بلورة توجهنا في هذه الاستراتيجية.

التراخيص التجارية

وأشار بودي إلى ان هناك عدة خيارات من جانب الاستحواذ على حصة استراتيجية للتوسع في أسواق عالمية سواء كان المشغل الاستراتيجي من السوق المحلي أو من الأسواق العالمية، موضحا ان القانون الكويتي يحمل إيجابيات كثيرة تفوق سلبياته وعلى سبيل المثال موضوع التراخيص التجارية فهي تأخذ مدة 3 اشهر كي يتم استخراجه إلا ان في حال الغائه يحتاج إلى قرار من المحكمة، وهو ليس كالتصريح الذي يتم استخراجه خلال أسبوع ويمكن سحبه في اي لحظة، لذلك نرى ان الكويت جاذبة للاستثمار.

أرباح متواصلة

وقال ان المجموعة لا تركز فقط على أرباحها السنوية بل على كيفية التدفق في الأرباح الربع سنوية لتكون الميزانية قوية ومتواصلة، ونتوقع ان نحقق أرباحا للسنة القادمة أعلى من السنة الحالية، لكن مجمل الأرباح سنعزل منها أرباح تأجير الطائرات التي كانت تأتي من شركة «سحاب» والتي تم بيعها والاستمرار فقط بأرباح طيران الجزيرة، ونتوقع خلال عام 2017 بأن ترتفع أرباح «طيران الجزيرة» بزيادة سنوية تصل من 15 إلى 20٪. كما سنوفر خدمات كبيرة للمسافرين بعد اكتمال حصول الجزيرة على بوابات وخدمات لمدينة طيران الجزيرة لتطوير الاعمال وحل تحديات أوقات الذروة من ازدحام المطار وخطوط الطيران، ونستثمر حاليا في تلك الحلول.

وأشار إلى ان التوزيعات النقدية لمساهمي طيران الجزيرة في عام 2015 البالغة 52,7 مليون دينار مكونة من توزيعات لأرباح استثنائية موزعة عن عام 2014 وهي 20 مليون دينار أرباحا استثنائية لعام 2014 تمت الموافقة عليها خلال اجتماع الجمعية العامة العادية في مايو 2015 وتم توزيعها في يونيو 2015، بالإضافة إلى توزيعات ستتم قبل نهاية 2015 وهي 22 مليون دينار لإعادة شراء 420 مليون سهم، و10,7 ملايين دينار، وهو مجموع الأرباح المتراكمة حتى 30 يونيو 2015، واحتياطيات أخرى ملزم توزيعها مع إعادة شراء الأسهم. وأوضح أن عملية انتقال شركة «سحاب» ستنتهي يوم غد الاربعاء بنقل آخر 3 طائرات وتسلم جميع المبالغ عليها، وستقوم عملية تخفيض رأس المال بتصفية جميع الديون على عاتق المجموعة، مما يؤدي إلى شركة خالية من الديون بحلول نهاية العام 2015.

نمو سنوي متوقع لأرباح «الجزيرة» بين 15 و20٪ في 2017

إعادة شراء 220 مليون سهم من المساهمين بقيمة 22 مليون دينار

الاستحواذ على حصة في «الكويتية» بيد الحكومة.. وسنتعاون مع شريك إقليمي إذا رفضت الإدارة

ارتفع 70 ألف برميل ليصل إلى 2,89 مليون برميل يومياً

«الوطني»: إنتاج الكويت النفطي لأعلى مستوى منذ عام

قال تقرير اقتصادي صادر من بنك الكويت الوطني إن حدة التقلبات في سبتمبر تراجعت مع استمرار تراجع الأسعار نتيجة المخاوف بشأن تباطؤ الأسواق الناشئة واستمرار وفرة الانتاج، حيث تراوحت أسعار مزيجي غرب تكساس المتوسط وبرنت خلال معظم الشهر بين 46 و49 دولارا للبرميل وبين 44 و46 دولارا للبرميل على التوالي، وأنهى مزيج برنت الشهر مستقرا عند 47,2 دولارا للبرميل، بينما بلغ سعر مزيج غرب تكساس المتوسط 45,1 دولارا للبرميل. ولا يزال كل من المزيجين قرب أدنى مستوى لهما منذ ست سنوات ونصف السنة، متأثرين باستمرار المخاوف بشأن تباطؤ نمو اقتصاد الأسواق الناشئة، لاسيما اقتصاد الصين، وباستمرار وفرة الانتاج.

وقد جاء قرار مجلس الاحتياط الفيدرالي بإبقاء أسعار الفائدة دون تغيير كاعتراف بالمخاوف الاقتصادية بينما ظهرت آثار وفرة الانتاج في المستويات التاريخية التي سجلها المخزون التجاري لدول منظمة التعاون الاقتصادي بالإضافة إلى استمرار تراجع الأسعار في الأسواق الإقليمية كأسواق الكويت وإيران. فقد استقر التراجع في سعر خام التصدير الكويتي مقابل النفط السعودي الخفيف للمستوردين من آسيا عند أكبر مستوى له منذ عشر سنوات تماشيا مع محاولة الأسواق جاهدة الحفاظ على حصتها السوقية والتي من بينها دول أعضاء منظمة أوبيك.

وذكر التقرير أن الأسعار الآجلة لا تزال أعلى من الأسعار المتاحة (أسعار التوصيل العاجل). وتقلص الفارق بين أسعار منحنى الكونتانجو الذي يقوم على تخطي أسعار التوصيل للعقود الآجلة لأسعار التوصيل الفورية، مشيرا إلى ضعف القدرة الاستعابية على التخزين الاحتياطي. وتتوقع أسواق الأسعار الآجلة زيادة سعر مزيج برنت إلى 55,2 دولارا للبرميل بحلول ديسمبر من 2016 وذلك اعتبارا من الثلاثين من سبتمبر وإلى 58,6 دولارا للبرميل بحلول ديسمبر 2017.

الإنتاج العالمي

ووفق التقرير، تسببت أسعار النفط المنخفضة بالتأثير سلبا على الانتاج العالمي، لاسيما انتاج الدول من خارج منظمة أوبيك الذي تتوقع وكالة الطاقة الدولية تراجعه بشكل ملحوظ إلى 0,3 مليون برميل يوميا بحلول نهاية العام ليسجل بعد ذلك مزيدا من التراجع إلى 0,9 مليون برميل يوميا بحلول نهاية الربع الثاني من العام 2016 وذلك بعد أن سجل أعلى مستوى له عند 2,6 مليون برميل يوميا في الربع الأخير من العام 2014.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية تراجع انتاج الدول من خارج منظمة أوبيك للعام 2015 بأكمله ليصل إلى 1,1 مليون برميل يوميا من 2,3 مليون برميل يوميا العام الماضي. ومن المتوقع أن يتراجع انتاج الدول من خارج منظمة أوبيك في 2016 بواقع 0,5 مليون برميل يوميا.

وترى وكالة الطاقة الدولية أن معظم هذا التراجع يعزى إلى تراجع انتاج النفط الصخري الأميركي.

إنتاج الكويت

وقال تقرير «الوطني» إن انتاج الكويت شهد انتعاشا بواقع 70 ألف برميل يوميا ليصل إلى 2,89 مليون برميل يوميا وفق مصادر رسمية. إذ يعد ذلك أعلى مستوى منذ عام نتيجة تحسين الآليات الجديدة لاستخراج النفط في أهم حقول الدولة. عدا ذلك، من المحتمل أن الانتاج قد تراجع بنحو 250 ألف برميل يوميا على أقل تقدير على خلفية توقف الانتاج في حقلي الخفجي والوفرة الواقعين في المنطقة المشركة بين الكويت والسعودية. إذ لا تزال الخلافات قائمة حول بعض العمليات التشغيلية.

ومن المتوقع ان تكون عودة إيران من بين أهم المسائل التي ستبحث فيها منظمة أوبيك خلال اجتماعها المزعم في ديسمبر القادم، لا سيما وأن عودتها في العام 2016 ستكون في خضم وفرة الانتاج التي تشهدها الأسواق. إذ لا يزال من غير المؤكد ما إذا ستقوم المنظمة بخفض الحصص الفردية لكل دولة من أجل إفساح المجال لانتاج إيران، أو ما إذا ستستمر بالسير وفق استراتيجيتها الحالية ومقاومة خفض الانتاج بقيادة السعودية من أجل الحفاظ على حصتها السوقية.

توقعات بتراجع وفرة الانتاج في 2016

أوضح تقرير «الوطني» أن التوقعات بشأن استعادة أسعار النفط قوتها بحلول 2016 وما بعد تستند حول اتساع الفارق بين الطلب والانتاج. إذ من المتوقع أن تتراجع وفرة الانتاج التي تقدرها وكالة الطاقة الدولية بنحو 1,6 مليون دولار خلال الربع الثالث من هذا العام، وذلك تماشيا مع استعادة الطلب قوته بعد تدني مستوياته في 2014، بالإضافة إلى تباطؤ نمو الانتاج على خلفية خفض المصروفات الاستثمارية وخفض الانتاج لاحقا نتيجة تراجع أسعار النفط.

ومن المحتمل أن يتراجع فائض الانتاج الحالي مستقبلا ليسجل عجزا بنحو 0,5 مليون برميل يوميا بحلول الربع الأخير من العام 2016 تماشيا مع توقعات تجاوز الطلب لمستويات الانتاج. ومن المتوقع أن يرتفع الطلب خلال 2015 إلى أعلى مستوى له منذ خمس سنوات بواقع 1,7 مليون برميل يوميا ليعتدل بعد ذلك في العام 2016 إلى 1,4 مليون برميل يوميا.

وتشير التقديرات الأولية للربع الثالث من 2015 إلى تجاوز الطلب مستوى 1,7 مليون برميل يوميا للربع الثالث على التوالي مدعوما بتحسن البيانات في أسواق أميركا والصين واوروبا وروسيا.

«البلاد للاستثمار» تحصل على شهادة الآيزو

حسام المزيعل

محمد رضوان

أعلنت شركة البلاد للاستثمار العقاري عن حصول الإدارة القانونية في الشركة على شهادة الآيزو (ISO 9001:2008) في نظام إدارة جودة العمليات القانونية بالتعاون مع الخبير الاستشاري للآيزو شركة المستشارون العالميون. وبذلك تكون الإدارة القانونية في شركة البلاد أول إدارة قانونية ناشطة في القطاع الخاص الاستثماري تحصل على هذه الشهادة في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

وبهذه المناسبة قال الرئيس التنفيذي في الشركة حسام المزيعل «تعتبر الإدارة القانونية قطاعا حيويا ومؤثرا، ونظام جودة عملياتها هو بمنزلة حجر الزاوية في اطار استراتيجية شركة البلاد للاستثمار العقاري بالتوسع الاستثماري الدولي بهيكل إداري سليم يدار بمواصفات قياسية ومعايير عالمية بما يعزز من الأداء المالي للشركة وثقة القطاع التجاري فيها».

وأضاف «تدور استراتيجية شركة البلاد بفلك الخطة العامة التي تبنتها شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية بتعزيز مفاهيم الشفافية والنزاهة اضافة الى التطبيق المتوازن والأمثل لمبادئ الحوكمة المحلية والارشادات الدولية مما يمنح المجموعة وشركاتها التابعة الثقل الدولي بالمحافل الدولية التجارية، الصناعية والاستثمارية المختلفة».

من جهته، قال مدير الإدارة القانونية في الشركة محمد رضوان إن لنظام آيزو للعمليات القانونية مزايا عدة حيث يساعد على رفع التصنيف الاقليمي والعالمي للشركة ويعزز ثقة القطاع التجاري الدولي بها اضافة إلى التطبيق النموذجي لمفاهيم مبادئ الحوكمة كما جاءت بالقوانين بالكويتية والقواعد الدولية للممارسة الجيدة الصادرة عن الأمم المتحدة بالعام 2006.

وأشار إلى أن النظام يساهم أيضا في تنظيم العمليات القانونية بنظام الأوفشور تلبية لاحتياجات استثمارات الشركة العالمية ويساهم في الحد من التكاليف، وذلك بفضل الاستغلال الأمثل للوقت، والحد من الأخطاء وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة بما يساهم في زيادة ربحية الشركة، وضمان نزاهة العمل بتفعيل الدور الرقابي للإدارة القانونية عبر المراجعة السابقة والتدقيق القانوني اللاحق، كما يساعد على إدارة مخاطر العمليات القانونية بالإضافة إلى تحسين عملية التواصل والتفاعل الداخلي بين إدارات الشركة لتعزيز السلوك المهني والأخلاقي.

«نافيمار» تنتخب مجلس إدارة جديداً

فؤاد الهدلق

خالد الغربللي

أعلنت شركة «نافيمار» للمشاريع البحرية، أن اجتماع الجمعية العمومية العامة الأخير، انتخب مجلس إدارة جديدا للشركة على النحو التالي:

فؤاد الهدلق رئيس مجلس إدارة، ممثلا عن شركة الفارابي للاستثمار، عبدالله الصانع نائب رئيس مجلس إدارة، ممثلا عن شركة بيت الاستثمار الخليجي، أحمد العصفور عضوا ممثلا عن شركة المقاولات والخدمات البحرية، حمد الروضان عضوا ممثلا عن الشركة الكويتية للاستثمار، خالد الغربللي عضوا ممثلا عن شركة الفارابي للاستثمار، أحمد حسين عضوا ممثلا عن شركة الفارابي للاستثمار، شروق العبدالغني عضوا ممثلا عن شركة الفارابي للاستثمار.

وبهذه المناسبة، قال رئيس مجلس الإدارة فؤاد الهدلق إن شركة «نافيمار» تأسست عام 2006، وتدير عملياتها من الكويت، وقد باشرت الشركة أعمالها بالحصول على فرص عمل في جنوب شرق آسيا، ومن ثم الانتقال الى منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وذلك للاستفادة من النمو الملحوظ في قطاع النقل البحري حيث تشهد العديد من دول الخليج العربي طفرة في المشاريع البحرية.

وأكد الهدلق في تصريح صحافي أن من أهم أعمال وأهداف مجلس الإدارة الجديد هو التحول الى الربحية، وإطفاء الخسائر إضافة إلى إعادة هيكلة الشركة، وتعيين رئيس تنفيذي للشركة، لافتا إلى أن المجلس الجديد قام بترشيح عضو مجلس الإدارة خالد الغربللي رئيسا تنفيذيا للشركة، حيث عمل في العامين السابقين مديرا عاما بالوكالة.

وأضاف الهدلق أن للشركة مقرا لإدارة عملياتها من الكويت، كما أن لديها مكتبا رئيسيا في البحرين ومقرا في الامارات بإمارة الشارقة في المنطقة الحرة بالحمرية بمساحة 5 آلاف متر مربع مخصصة لإصلاح وصيانة السفن.

من جانبه، أعرب الغربللي عن تقديره وشكره لمجلس الإدارة الجديد على الثقة الممنوحة له، مؤكدا العزم على المضي قدما في تطبيق استراتيجية الشركة للنهوض بأعمالها والعمل على تطوير الإيرادات والتدفقات النقدية المرجوة من قبل مساهمي الشركة في الأعوام القادمة.